

الإنتوساي



أخلاقيات المهنة

INTOSAI PROFESSIONAL STANDARDS COMMITTEE

PSC-SECRETARIAT

RIGSREVISIONEN • LANDGREVEN 4 • P.O. Box 9009 • 1022 COPENHAGEN K • DENMARK
TEL.:+45 3392 8400 • FAX:+45 3311 0415 •E-MAIL: INFO@RIGSREVISIONEN.DK

INTOSAI



INTOSAI General Secretariat - RECHNUNGSHOF
(Austrian Court of Audit)
DAMPFSCHIFFSTRASSE 2
A-1033 VIENNA
AUSTRIA
Tel.: ++43 (1) 711 71 • Fax: ++43 (1) 718 09 69

E-MAIL: intosai@rechnungshof.gv.at;
WORLD WIDE WEB: <http://www.intosai.org>

أخلاقيات المهنة

إصدار

لجنة المعايير الرقابية

في مؤتمر الإنتوساي الـ 16 سنة 1998

مونتيفيديو ، الأوروغواي

المحتويات

تمهيد

المقدمة

الفصل 1

المقدمة

الفصل 2

النزاهة

الفصل 3

الاستقلالية والموضوعية والتجرد

الفصل 4

السريّة المهنية

الفصل 5

الكفاءة

معاني المصطلحات

تمهيد

يسرني إن أقدم لأعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الإننتوساي) وثيقة "أخلاقيات المهنة لمدققي القطاع العام" التي صادق عليها المجلس التنفيذي في اجتماعه الـ 44 المنعقد في مونتيفيديو في نوفمبر 1988.

وتمثل "أخلاقيات المهنة" خطوة إلى الأمام في عملية التوفيق بين المفاهيم الأخلاقية داخل منظمة الإننتوساي، وهي تتضمن فقط المبادئ الأخلاقية الأساسية، حيث أن الفروق بين البلدان من حيث الثقافة واللغة والأنظمة الاجتماعية تخلق الحاجة إلى تكيف هذه المبادئ لتنماشى مع البيئة الخاصة بكل بلد، ولذلك فإنه ينبغي النظر إلى "أخلاقيات المهنة" هذه على أنها أساس لـ "أخلاقيات المهنة الوطنية" التي سيتم تطويرها من قبل كل جهاز أعلى للرقابة والمحاسبة.

وأخيرا أود أن أعرب نيابة عن لجنة المعايير الرقابية عن عميق امتناني وتقديري لكافة أعضاء الإننتوساي لما أبدوه من تعاون من أجل تطوير هذه الوثيقة، كما أود أن أعبر عن شكري لزملائي في اللجنة على ما أبدوه من دعم في الوقت المناسب وعن مساهمتهم الإيجابية في هذا النشاط.

إنغا- بريت أهلينوس

رئيسة لجنة المعايير الرقابية

المقدمة

جاءت مسودة "أخلاقيات المهنة" هذه نتيجة للعمل المشترك الذي قام به أعضاء لجنة المعايير الرقابية للإنتوساي والتي شملت الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في كل من:

النمسا

استراليا

الأرجنتين

البرازيل

كوستاريكا

اليابان

الفلبين

البرتغال

المملكة العربية السعودية

السويد ، رئيسا

المملكة المتحدة

الولايات المتحدة

وقد تم عرض خطة عمل اللجنة وقبولها من لدن المجلس التنفيذي في اجتماعه الـ 42 المنعقد في فيينا في 24 يونيو 1996 ، حيث كان تطوير وثيقة "أخلاقيات المهنة" هذه أحد المهام المحددة في تلك الخطة التي انطلقت أعمال تنفيذها بجمع أخلاقيات المهنة من كافة البلدان الأعضاء في الإنتوساي بهدف دراسة أوجه التشابه والاختلاف بينها . ونتج عن ذلك وضع مسودة أولية تمت مناقشتها في اجتماع اللجنة المنعقد بالسويد في شهر يناير 1997.

وعقب اجتماع اللجنة تم تطوير مسودة ثانية وإرسالها إلى كافة أعضاء الإنتوساي لإبداء الرأي بشأنها، وتم تطوير هذه المسودة النهائية بعد الإطلاع على تلك الآراء.

وقد تم إبلاغ المجلس التنفيذي بنقمة عمل اللجنة في اجتماعه الـ 43 المنعقد في منتيفيديو في شهر نوفمبر 1997.

وأود أن أشكر كافة أعضاء لجنة المعايير الرقابية للإنتوساي على تفانيهم وتعاونهم لإنجاز هذا المشروع.

إنغا- بریت أهلینوس

المدققة العامة، المكتب الوطني للرقابة بالسويد

ورئيسة لجنة المعايير الرقابية

الفصل الأول 1

المقدمة

المفهوم ، خلفية وهدف "أخلاقيات المهنة"

1. رأت منظمة الإنتوساي أنه من المهم وضع أخلاقيات دولية لمهنة المدققين في القطاع العام.
2. "أخلاقيات المهنة" هي بيان شامل للقيم والمبادئ التي ينبغي أن توجه العمل اليومي الذي يقوم به المدقق ، حيث أن استقلالية مدقق القطاع العام وسلطته ومسؤولياته تضع متطلبات أخلاقية جسيمة على عاتق الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة وعلى عاتق الموظفين الذين يشغلهم أو استخدمهم لإنجاز العمل الرقابي . ويتعين أن تأخذ أخلاقيات مهنة مدقق القطاع العام في الاعتبار المتطلبات الأخلاقية للموظفين المدنيين عامة ومتطلبات المدققين خاصة بما في ذلك التزاماتهم إزاء واجباتهم المهنية.
3. واعتمادا على إعلان ليما الخاص بالمبادئ الأساسية للرقابة المالية¹ فإن "أخلاقيات المهنة" ينبغي أن تعتبر إضافة ضرورية تدعم المعايير الرقابية التي أصدرتها لجنة المعايير الرقابية للإنتوساي في يونيو 1992 .
4. إن "أخلاقيات المهنة" موجهة للمدققين في كل جهاز أعلى للرقابة ، بما في ذلك رئيس الجهاز والموظفين التنفيذيين وكل الأفراد الذين يعملون لفائدة الجهاز أو نيابة عنه والمعنيين بالعمل الرقابي ، لكن ينبغي أن لا نفسر "أخلاقيات المهنة" على أن لها أي تأثير على الهيكل التنظيمي للجهاز الأعلى للرقابة.

¹ من المؤتمر التاسع عشر للإنتوساي المنعقد بليما ، ويمكن الحصول عليه من الأمانة العامة للإنتوساي في النمسا .

ونظرا للفروق القائمة بين البلدان من حيث الثقافة واللغة ومن حيث النظم القانونية وا لاجتماعية ، فإن كل جهاز مسؤول عن تطوير "أخلاقيات المهنة" الخاصة به والتي تتلاءم مع بيئته الخاصة. ويفضل أن توضح "أخلاقيات المهنة" هذه المفاهيم الأخلاقية ، ذلك لأن الهدف من "أخلاقيات الإنتوساي لمهنة مدقق القطاع العام " هو أن تكون أساسا "لأخلاقيات المهنة" الوطنية. وكل جهاز أعلى للرقابة مسؤول عن التأكد من أن كل المدققين العاملين به ملمون بالقيم والمبادئ التي تتضمنها "أخلاقيات المهنة" الوطنية وأنهم يعملون بها.

5. ويتعين أن يكون سلوك المدقق دائما وفي كل الظروف بعيدا عن كل المآخذ ، ذلك أن أي قصور في سلوك المدقق المهني ، أو أي سلوك غير لائق في حياته الشخصية ، من شأنه أن يلقي بظلاله على نزاهة المدقق وعلى الجهاز الذي يمثله وكذلك على جودة وصدق العمل الرقابي الذي يقوم به . وقد يثير ذلك السلوك شكوكا حول موثوقية وأهلية الجهاز ذاته ، كما أن تبني أخلاقيات لمهنة مدقق القطاع العام والعمل بها من شأنه أن يدعم الثقة في المدقق وفي عمله.

6. من الأهمية بمكان أن يُنظر الى الجهاز الأعلى على أنه مصدر للثقة والأمانة والمصداقية ، وهي صفات يدعمها الجهاز من خلال تبنيّه وتطبيقه للمتطلبات الأخلاقية للمفاهيم التي تجسّمها المفردات الرئيسية المستخدمة ، وهي النزاهة والاستقلالية والموضوعية والسريّة والكفاءة.

الثقة والأمانة والمصادقية

7. من حق السلطة التشريعية و/أو السلطة التنفيذية وعامة الناس والجهات الخاضعة للرقابة أن يتوقعوا أن يكون سلوك الجهاز وأسلوبه بعيدين عن كل الشكوك والمآخذ ، وأنهما جديران بالاحترام والثقة.
8. ينبغي أن يسلك المدقق سلوكا يدعم التعاون والعلاقات الطيبة بين المدققين وداخل المهنة ، ذلك لأن دعم المهنة من قبل أصحابها وتعاونهم مع بعضهم بعضا يعتبران عنصرين أساسيين للطابع المهني ، حيث أن ثقة وأمانة الجمهور اللتين يحظى بهما المدقق هما الى حدّ بعيد نتيجة الإنجازات المتراكمة لكل المدققين ، السابقين منهم والحاليين ، لذلك فإنه من صالح المدقق ومن صالح المواطنين أيضا أن يتعامل المدقق مع زملائه المدققين بصورة منصفة ومعتدلة.
9. ينبغي أن تؤكد السلطة التشريعية و/أو السلطة التنفيذية وعموم الناس والجهات الخاضعة للرقابة على أن كل الأعمال التي يقوم بها الجهاز منصفة وغير منحازة . لذلك فإنه من المهم أن تكون هناك "أخلاقيات للمهنة " أو وثيقة شبيهة بها تحكم توفير الخدمات.
10. يحتاج كل جزء من أجزاء المجتمع إلى المصادقية ، لذلك فإنه من الأساسي أن تعتبر الأطراف الخارجية المطلعة على تقارير الجهاز وآرائه أن هذه التقارير دقيقة وموثوق بها تماما.
11. يجب أن تتحمل كل الأعمال التي ينجزها الجهاز الأعلى للرقابة الفحوص التي تجريها السلطة التشريعية و/أو السلطة التنفيذية وأحكام الجمهور حول الملاءمة والفحص في ضوء "أخلاقيات المهنة" الوطنية.

الفصل الثاني 2

النزاهة

12. تعدّ النزاهة القيمة الجوهرية بالنسبة الى أخ لاقبات المهنة ، ومن واجب المدقق أن يتمسك بمعايير سلوكية عالية (مثل النزاهة والصراحة) أثناء عمله وفي علاقاته مع موظفي الجهات الخاضعة للرقابة ، وينبغي أن يكون سلوك المدقق فوق كل الشبهات وفوق كل لوم حتى يحافظ على ثقة الجمهور.

13. ويمكن قياس النزاهة بما هو صحيح وعادل . وتقتضي النزاهة من المدقق أن يحترم شكل الرقابة وروحها وكذلك المعايير الأخلاقية ، كما تقتضي النزاهة أيضا أن يحترم المدقق مبدأي الموضوعية والاستقلالية وأن تبقي أخلاقية سلوكه المهني فوق كل المآخذ وأن يتخذ القرارات واضعا المصلحة العامة في الاعتبار ، وأن يتوخى النزاهة المطلقة في أدائه لعمله وفي استعماله لموارد الجهاز الأعلى للرقابة والمحاسبة.

الفصل الثالث 3

الاستقلالية والموضوعية والتجرد

14. تعدّ الاستقلالية إزاء الجهة الخاضعة للرقابة وغيرها من مجموعات المصالح الخارجية أمرا لا غنى عنه بالنسبة إلى المدقق، وذلك يعني أن على المدقق أن يتوخى سلوكا يزيد من استقلاليته ، أو لا ينقص منها على الأقل.

15. على المدقق أن يسعى ليس فقط ليكون مستقلا عن الجهات الخاضعة للرقابة وغيرها من مجموعات المصالح ، ولكن عليه أيضا أن يكون موضوعيا في معالجة القضايا والمواضيع محل المراجعة.

16. من الضروري أن يكون المدقق مستقلا ومتجرّدا ليس بالفعل فحسب ، ولكن في الظاهر أيضا .

17. في كل الأمور المتعلقة بالعمل الرقابي ينبغي أن لا تتضرر استقلالية المدقق من جرّاء مصالح شخصية أو خارجية ، حيث يمكن أن تتضرر الاستقلالية مثلا بالضغوط الخارجية أو بالتأثير على المدقق أو بالأفكار المسبقة التي يحملها المدقق عن الأشخاص أو عن الجهات الخاضعة للرقابة أو عن المشاريع أو البرامج ، أو باشتغاله في الآونة الأخيرة لدى الجهة الخاضعة للرقابة أو بالمعاملات الشخصية أو المالية التي قد تتسبب في تضارب في الولاءات أو في المصالح . لذلك فإن المدقق ملزم بالامتناع عن المشاركة في كل الأمور التي له فيها مصالح ثابتة.

18. هناك حاجة إلى الموضوعية والنزاهة في كل الأعمال التي يقوم بها المدقق وخصوصا في تقاريره التي ينبغي أن تكون دقيقة وموضوعية ، لذلك ينبغي أن تعتمد الآراء والتقارير فقط الإثباتات التي يتم الحصول عليها وتجميعها طبقا للمعايير الرقابية الخاصة بالجهاز الأعلى للرقابة.

19. ينبغي أن يستخدم المدقق المعلومات التي تقدّمها الجهة الخاضعة للرقابة والأطراف الأخرى ذات العلاقة ، وينبغي أن تأخذ هذه المعلومات في الاعتبار الآراء التي يعبر عنها المدقق بصورة مجردة . وعلى المدقق أيضا أن يجمع المعلومات المتعلقة بآراء الجهة الخاضعة للرقابة وآراء الأطراف الأخرى ، لكن ينبغي أن لا تتأثر استنتاجاته بهذه الآراء.

الحياد السياسي

20. من المهم أن يحافظ الجهاز الأعلى للرقابة على الحياد السياسي الحقيقي والمتوقع معا ، لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يحافظ المدقق على استقلاليته عن التأثير السياسي حتى يتسنى له أن يؤدي مسؤولياته الرقابية بتجرد ، وهو أمر ملائم بالنسبة الى المدقق نظرا الى أن الأجهزة العليا للرقابة تعمل بصورة وثيقة مع السلطات التشريعية ومع الجهة التنفيذية أو غيرها من الجهات الحكومية التي يخول لها القانون النظر في تقارير الجهاز الأعلى للرقابة.
21. من المهم أن يضع المدقق نصب عينيه ، حيثما قام أو نوى القيام بأنشطة سياسية ، التأثير الذي قد يكون لهذه الأنشطة على قدرته على تنفيذ واجباته المهنية بتجرد ، فإذا سُمح للمدقق بالمشاركة في الأنشطة السياسية فإن عليه أن يدرك أن هذه الأنشطة قد تؤدي الى تضارب مع مهنته.

تضارب المصالح

22. عندما يُسمح للمدقق بتقديم استشارة أو خدمات غير رقابية لجهة خاضعة للرقابة فإن عليه ان يتوخى الحذر حتى لا تؤدي هذه الخدمات الى تضارب في المصالح ، وينبغي بالخصوص أن يتأكد من أن هذه الاستشارة أو هذه الخدمات لا تشمل مسؤوليات أو سلطات إدارية ، حيث يجب أن تبقى هذه المسؤوليات وهذه السلطات في حوزة إدارة الجهة الخاضعة للرقابة.
23. ينبغي أن يحمي المدقق استقلاليته وأن يتجنب كل تضارب في المصالح وذلك بأن يرفض الهدايا أو الهبات التي يمكن أن تؤثر أو تعتبر ذات تأثير على استقلاليته ونزاهته.
24. يجب أن يتجنب المدقق كل العلاقات مع مديري وموظفي الجهة الخاضعة للرقابة وغيرها من الأطراف والتي قد تؤثر على قدرته على السلوك المستقل أو الظهور بالسلوك المستقل أو تسيء إلى هذه القدرة أو تهددها.
25. على المدقق أن لا يستعمل منصبه الرسمي لأغراض شخصية وأن يتجنب العلاقات التي تتضمن مخاطر الفساد أو التي قد تثير شكوكا حول موضوعيته واستقلاليته.

26. على المدقق أن لا يستعمل المعلومات التي يتلقاها أثناء أدائه لمهامه كوسيلة لضمان منفعة شخصية لنفسه أو لغيره ، ويتعين كذلك أن لا يقوم بإفشاء معلومات يمكن أن تعطي امتيازاً غير عادل أو غير معقول لمنظمات أخرى ، وأن لا يستعمل مثل هذه المعلومات كوسيلة للإساءة إلى الغير.

الفصل الرابع 4

السرية المهنية

27. ينبغي أن لا يُفشي المدقق المعلومات التي يحصل عليها أثناء العملية الرقابية لطرف ثالث سواء كان ذلك كتابياً أو شفويًا ، إلا إذا كان الهدف من هذا الإفشاء الاستجابة إلى المسؤوليات القانونية للجهاز الأعلى للرقابة أو غيرها من المسؤوليات المتعارف عليها بصفقتها جزءاً من الإجراءات العادية التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة أو تطبيقاً للقوانين ذات العلاقة.

الفصل الخامس 5

الكفاءة

28. على المدقق أن يكون سلوكه مهنيًا دائمًا وأن يطبق معايير مهنية عالية في أدائه لعمله بما يسهم في تنفيذ مسؤولياته بكفاءة وتجرد.

29. على المدقق أن لا يقوم بعمل هو ليس مؤهلاً للقيام به.

30. على المدقق أن يكون ملماً بالمعايير الرقابية المناسبة وبالسياسات والإجراءات والممارسات وكذلك بالأساليب والقواعد المحاسبية والإدارة المالية . كذلك ينبغي أن يفهم المدقق بصورة جيّدة المبادئ والمعايير الدستورية والقانونية والمؤسسية التي تخضع لها عمليات الجهة الخاضعة للرقابة.

التطوير المهني

31. على المدقق أن يمارس العناية المهنية اللازمة عند تنفيذ العمليات الرقابية والإشراف عليها وعند إعداد التقارير المتعلقة بها.

32. على المدقق أن يستخدم الطرق والممارسات بأعلى جودة ممكنة في تنفيذ عملياته الرقابية ، وأن يلتزم عند تنفيذ العمليات الرقابية وتقديم التقارير بالمبادئ الأساسية وبالمعايير الرقابية المنفق عليها عموماً.

33. المدقق مسؤول دائماً عن تحديث وتحسين المهارات اللازمة للقيام بواجباته المهنية.

معاني المصطلحات

المصطلحات المستعملة في "أخلاقيات المهنة" هذه لها نفس المعنى أو التعريف الذي للمصطلحات المستعملة في المعايير الرقابية للإنتوساي.